

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٦٩١ لسنة ١٩٧١

باعتبار مشروع استخلاص زيت بذرة القطن بالزقازيق محافظة الشرقية من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة له

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة والقوانين المعدلة له؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات؛

قرر:

مادة ١ - يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع استخلاص زيت بذرة القطن بالزقازيق محافظة الشرقية والمسند تنفيذه إلى شركة مصر للزيوت والصابون الموضح بيانه وموقعه بالملحق والرسوم المرفقين.

مادة ٢ - يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لإنشاء المشروع المذكور والبالغ مساحتها ١٣ فدانا و ١٦ فرياطا و ١٨ سهما فقط (اثنا عشر فدانا وستة عشر فرياطا وثمانية عشر سهما) المملوكة للأشخاص الوارد ذكرهم بالملحق المرفقة بالقطع ٢٨٥-٢٨٧-٢٨٨-٢٨٢-٥٤٨-٥٥٠ بحوض الجياس رقم ٤ قسم أول، والقطع ١٧-١٨-٣٤-١٨٢-١٨٣-١٨٤-١٨٥ بحوض العقابى بقرية ٥ بمحافظه الشرقية.

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ شباط سنة ١٣٩١ (١٩ أكتوبر سنة ١٩٧١)

أنور السادات

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٦٩١ لسنة ١٩٧١ بشأن اعتبار مشروع استخلاص زيت بذرة القطن بالزقازيق من المنفعة العامة

مبررات اعتبار المشروع من أعمال المنفعة العامة:

هذا المشروع منبج في المنطقة المحيية الثانية للجمهورية ضمن ست وحدات جديدة لاستخلاص الزيت من بذرة القطن بالمذيبات العضوية توزع على أنحاء الجمهورية ، وقدره كل وحدة منها نصف مليون إردب وذلك لتحل محل المعاصر التي تعمل بالطريقة القديمة بهدف زيادة الإنتاج من زيت بذرة القطن من نفس كمية البذرة المحلية .

على أن تقوم الشركة بالاستغناء عن الوحدتين القديمتين بالزقازيق وميت غمر

أسباب اختيار الموقع:

- (١) يقع خارج كردون مدينة الزقازيق وضمن المنطقة الصناعية .
- (٢) مجاورة الموقع لمحطة المحولات الكهربائية والسكة الحديد والقنوات الملاحية وطرق النقل البرى .
- (٣) عدم وجود أراضي صحراوية لإنشاء المشروع عليها .

البيانات الخاصة بالموقع:

(١) المساحة المطلوب الاستيلاء عليها حوت ١٣ فدانا و ١٦ فرياطا و ١٨ سهما فقط (حوالى اثني عشر فدانا وستة عشر فرياطا وثمانية عشر سهما) موضحة على الخرائط المساحية المرفقة وتقع بزمان قرية شبة السكرية مركز الزقازيق - محافظة الشرقية .

(٢) يشمل الموقع القطع أرقام ٢٨٥ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٢ - ٥٤٨ - ٥٥٠ مستجدة من ٣٨٢ - ٥٥٠ مستجدة من ١٦٩ بحوض الجياس نمرة ٤ قسم أول والقطع ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ كستجدين من القطعة ١٦ - ١٧ - ١٨ - ٣٤ والقطع ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٥ كستجدين من ٣٥ بحوض العقابى نمرة ٥ وحدودها كالتالى :

الحد البحرى : طريق المعامدة من الإسماعيلية إلى الاسكندرية وهو خط متحنى .

الحد الشرقى : طريق المعامدة بتم لحد البحرى .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٧٣٧ لسنة ١٩٧٢

بشأن الموافقة على الاتفاق والبروتوكول التنفيذي والكتب المتبادلة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة مملكة السويد بشأن تمويض الرعايا السويديين الذين خصمت أموالهم لقوانين التأميم أو إجراءات الحراسة أو الإصلاح الزراعي الموقع عليها في القاهرة بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الشعب ؛

قرر :

مادة وحيدة - الموافقة على الاتفاق والبروتوكول التنفيذي والكتب المتبادلة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة مملكة السويد بشأن تمويض الرعايا السويديين الذين خصمت أموالهم لقوانين التأميم أو إجراءات الحراسة أو الإصلاح الزراعي الموقع عليها في القاهرة بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧١ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ جمادى الأولى سنة ١٣٩٢ (١٥ يونيو سنة ١٩٧٢)

أنور السادات

اتفاق

بين جمهورية مصر العربية ومملكة السويد

في شأن تمويض المصالح السويدية

رغبة في إجراء تسوية شاملة ونهائية لتمويض المصالح السويدية التي مستها إجراءات التأميم والإجراءات الأخرى المقيدة الصادرة في جمهورية مصر العربية والمنصوص عليها في هذا الاتفاق . اتفقت حكومتا جمهورية مصر العربية وحكومة مملكة السويد على الأحكام الآتية :

(مادة ١)

١ - في مفهوم هذا الاتفاق تعتبر أموالاً وحقوقاً ومصالحاً سويدية ، الأموال والحقوق والمصالح الخاصة بالأشخاص الطبيعيين المتمتعين بالجنسية السويدية وكذلك الأشخاص الاعتبارية السويدية .

٢ - في مفهوم هذا الاتفاق يجب أن تكون الجنسية السويدية ثابتة للأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية منذ تاريخ الإجراء الذي مس أموالهم وحقوقهم ومصالحهم حتى تاريخ عقد الاتفاق الحالي .

٣ - الأشخاص الطبيعيون الحائزون للجنسية المزدوجة ، السويدية والمصرية مستبعدون كلية من تطبيق هذا الاتفاق .

الحد القبلي : بحو مويس عموي ملاحى بحمريه نوع ثان خط مستقيم تتخلله طريق عموي القطعة رقم ٢٨٦ حوض العباس رقم ٤ قسم أول .
الحد الغربي : سكة حديد الحكومة من الزقازيق إلى طنطا "خط منحنى" .

الملكية : موضحة بالكشف المرفق .

موافقة الملاك : غالى الملاك في سعر الأرض .

تحديد الاتجاه اللازم للشروع :

يكتفى بالمساحة المطلوبة .

شروط المشروع :

موقع على صورة خريطة مساحية رقم ٧/٨٧٥ وجزء من ٨٧٥/٦٦١٥٥

موافقة السيد المحافظ :

وافق السيد محافظ الشرفية على تخصيص الموقع للشروع

موافقة السيد نائب رئيس الوزراء للزراعة والري :

وافق على تخصيص الموقع للشروع .

وقد أعد مشروع القرار المرفق باعتبار المشروع المشار إليه من أعمال اللجنة العامة والاستيلاء على الأرض اللازمة بطريق التنفيذ المباشر .

رجاء الموافقة عليه وإصداره ما

نائب رئيس الوزراء للإنتاج والتجارة

وزير الصناعة والبتترول والثروة المعدنية

دكتور : عزيز صديق

مشروع مصنع استخلاص الزيت من بذرة القطن وملحقاته بالزقازيق

١١ فداناً و٩ قراريط و١٥ سهماً القطعة رقم ١٨ أصلية ١٨٥٤ تصرفات حصلت بعد المساحة الحديثة من القطعة (٣٥ أصلية) حديثة ٣٤ أصلية مدينة بحوض العنابي رقم ٥ والقطع ٢٨٥ أصلية ، حديثة ٢٨٧ أصلية حديثة من حوض الجباس رقم ٤ قسم أول . ملك الدكتور عمر وأمين عبدالرحمن مشتمل عقد ١٧٩٩ لسنة ١٩٦٣

فدان و٥ قراريط و١٥ سهماً قطعة رقم ١٧ أصلية و ١٨٢ مستجدة تصرفات بعد المساحة الحديثة من ١٧ أصلية ، ١٨٣ مستجدة من ١٢ حديثة ، ١٨٤ مستجدة من ٣٥ حديثة ، ١٨٥ مستجدة من ٣٥ حديثة بحوض العنابي . والقطعة ١٦٩ أصلية حديثة ، القطعة ٢٨٨ أصلية حديثة ، ٣٨٢ أصلية حديثة و ٥٤٨ مستجدة من ٣٨٢ حديثة ، ٥٥٠ مستجدة من ١٦٩ ، ٣٨٢ حديثة بحوض الجباس رقم ٤ قسم أول . ملك ورتة محمد حسن قطاس .

قيراط و١٢ سهماً بالقطعة رقم ٣٨٢ حديثة أصلية بحوض الجباس رقم ٤ قسم أول . - مني مستعملة ميري .

الجملة ١٢ فداناً و ١٦ قيراطاً و ١٨ سهماً .